



الثلاثاء ١٩ يونيو ٢٠١٨



رئيس جمعية مستثمري الغاز يدافع عن تحرك أسعار البتوجاز ويؤكد: الدولة لازالت تدعم المنزلي بقيمة ١٢٥ جنية والتجاري ب ٢٥٠ جنية

قال رئيس جمعية مستثمري الغاز وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام لجمعيات المستثمرين الدكتور محمد سعد الدين بأن الزيادة الأخيرة التي أقرتها الحكومة لأنبوبية البتوجاز المنزلي والتجاري ، تأتي في إطار خطة الدولة لرفع الدعم نهائيا على السلع تمهيدا لتطبيق خطة اقتصاره على مستحقيه فقط خلال الفترة المقبلة. وكشف سعد الدين في بيان صحفي له، اليوم، الثلاثاء، بأن أنبوبية البتوجاز المنزلي التي تحرك سعرها من ٣٠ جنيها إلى ٥٠ جنيها تدعمها الدولة للمواطن بحوالي ١٢٥ جنيها، مشيرا بأن تكلفتها الحقيقية على الدولة حوالي ١٧٥ جنية.

في المقابل ارتفعت تسعيرة أنبوبية البتوجاز التجارية التي تزن ٢٥ كيلو (ضعف وزن المنزلي) إلى ١٠٠ جنيها، ورغم ذلك تدعمها الدولة بقيمة ٢٥٠ جنية مع أن تكلفتها الحقيقية ٣٥٠ جنية. على صعيد متصل أكد رئيس جمعية مستثمري الغاز السائل بأن هناك أخطاء كثيرة تداولتها وسائل الإعلام في اليومين الماضيين تشتمل على أرقام خاطئة في دعم أنبوبية البتوجاز المنزلي والتجاري، مطالبا وسائل الإعلام بتحرى الدقة فيما ينشر تفاديا لحدوث تأثيرات سلبية على الرأي العام. وطالب رئيس جمعية مستثمري الغاز السائل في تصريحات سابقة بضرورة اتباع الأسلوب العلمي في توزيع الدعم هو الحل الوحيد في توصيله لمستحقيه، ولن يكون ذلك إلا من خلال توجيه الدعم بشكل مباشر للهدف وليس دعم سلعة بعينها، بحيث يحصل المواطن على هذه السلعة بقيمة تكلفتها الحقيقية، وتدعمه الدولة بالفرق نقدا على بطاقته التموينية.

واستطرد قائلا: ” يجب أن يحصل المواطن على هذه السلعة بقيمة تكلفتها الحقيقية، وهنا يتحمل كل من يستهلك أكثر قيمة ما يستهلك، وهو المطلوب ومحدود الدخل يستهلك أقل ويمكن أن يستفيد من قيمة الدعم في حين من يستهلك أكثر يتحمل ويدفع الفرق وليس الحكومة ويكون ذلك دعوة للترشيد في الاستهلاك لان كل ما يستهلك يدفع المقابل بتكلفه الفعلية.”